

المحاضرة الرابعة: طريقة صناعة المعجم

تمهيد: يعد العمل المعجمي من أصعب الأنشطة التي تعزى إلى مجالات علم اللغة وأكثرها تعقيدا، نظرا إلى ما يتطلبه من مواصفات خاصة في واضعيه، الذين يتوجب عليهم أن يكونوا على قدر كبير من الدقة والصبر المتناهيين أولا، وعلى اطلاع كبير ومعرفة واسعة باللغة المعنية بالتأليف وبنظامها العام، وبخصائص وحداتها المعجمية التي يقع عليها الاختيار أيضا، إضافة إلى تحديد الهدف من معجمهم بدقة، مع تكوين صورة واضحة عن نوع المستعمل لهذا المعجم. وهذا ما يجعله عملا شاقا يصعب تحقيقه بسهولة، لكنه يصبح يسيرا نوعا ما إذا ما أخذ المعجمي بعين الاعتبار المواصفات العالمية التي وصلت إليها الصناعة المعجمية، واستقرت عليها منهجيتها، وهي نتاج لاستقراء تاريخي مستنبط من المرحلة التي مرّ بها المعجم في العالم كله، وقد أجملها العلماء في خمسة مبادئ لا سبيل لأي عمل معجمي إلاّ بها هي على التوالي:

1. جمع المادة:

أ- **مفهوم المادة المعجمية:** ويقصد بالمادة المعجمية (Lexical items) تلك الكلمات والوحدات المعجمية التي يقوم المعجمي بجمعها، وترتيبها، وشرحها مضافة إليها المشتقات وطريقة النطق. وتختلف المعجمات في طبيعة المادة المجموعة بحسب معايير تصنيفها، فهذه المادة تضيق وتتسع تبعا لطبيعة المعجم، وهدفه، وطبيعة مستعمليه، فيتصف تارة بالشمولية وتارة بالخصوص. فما يرد في المعجمات المتخصصة يختلف عما تحويه المعجمات العامة، وما يرد في المعجمات التاريخية يختلف عما يرد في معجمات الألفاظ.

ب- **طرق جمع المادة:** لقد اتبع المعجميون القدامى ثلاث طرق لجمع مادة معجماتهم:

- **طريقة الإحصاء العقلي:** وهي طريقة انتهجها الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه "العين"؛ إذ استطاع من خلالها جمع مادته اللغوية وفق منهج إحصائي رياضي معتمدا على التقليلات بتقليب الكلمة على أوجهها المختلفة.

- **طريقة المشاهدة:** وقد انتهجها الأزهرى وتبناها في معجمه (الصحاح) واستطاع من خلالها القيام بجمع ميداني لمادة كثيرة سجلها في معجمه.

- طريقة جمع المادة من المعجمات السابقة: وهي طريقة يتم وفقها الجمع بالعودة إلى المعجمات السابقة وأخذ المادة منها، كما فعل ابن منظور في "لسان العرب"، والفيروزآبادي في "القاموس المحيط"... وغيرهم كثير، وهذه الطريقة ما زالت متبعة إلى يومنا هذا. ولعل طغيان هذه الطريقة في الجمع يعود إلى صعوبة العمل والجمع الميداني من ناحية، وضخامة المادة من ناحية أخرى، مما يجعل التعامل مع ملايين البطاقات والكلمات أمرا مستحيلا، لكن الأمر أصبح أقل صعوبة الآن بظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة، التي إذا ما استخدمت سهّلت الأمر وعادت بالفائدة الكبيرة.

ج- مصادر جمع المادة: إنّ جمع المادة لا يقف عند مصدر واحد فقط؛ بل نحتاج لأجل ذلك مصادر عدّة أجملها الباحثون فيما يلي:

- المصادر الأوّلية والأساسية: وتشمل جميع المادة الحيّة المأخوذة من نصوص واقعيّة.

- المصادر الثانويّة: وتشمل المعجمات السابقة.

فكي يكون المعجم فعالا أكثر، وذا قيمة علميّة وتعليميّة في نفس الوقت، ينبغي أن نضم داخله ما هو مستعمل فعلا من المفردات الفصيحة المستخدمة في جميع المجالات، الأدبية، والعلمية والدينية، بداية بأول مصدر وهو القرآن الكريم، ومضافا إليه كل ما يتعلق به من كتب التفسير والقراءات، ثم الكتب المؤلفة في التخصصات العلمية والأدبية المختلفة شعرا أو نثرا، نحو أو صرفا، أو تاريخا، أو جغرافيا، بإضافة ما ورد في المجالات، والمقالات الصحفية، ولغة الحصص المذاعة بالراديو والتلفزيون، كما لا يغفل أيضا ما أقرّ من الكلمات المعرّبة والدّخيلة والمولدة التي خرجت إلى الاستعمال، ودخلت لغة الحياة اليومية الموسعة، أو لقيت استعمالا لدى المثقفين، مع ضرورة الإشارة إليها برموز. وكذا الوقوف على الاستعمالات الإقليمية المنتمية إلى العربية الفصيحة وتسجيلها والنص على محلّيتها، وموطنها الأصلي الذي ظهرت فيه.

أما إذا تعلق الأمر بإنشاء قاعدة بيانات لمعجم عربي حاسوبي، فسنجدها "تحتاج إلى عملية مسحية واسعة للفترة الزمنية المراد التعامل مع نصوصها، وربما يكفينا الأمر الآن أن نضع المنهج لإخراج معجم للغة العربية المعاصرة ينبغي البدء به، ويمكن بعد هذا تطبيق الفكرة على أي فترة سابقة، يقوم هذا المنهج على جمع المادة من مصادر متنوعة".

2- اختيار المداخل: (Lexical entries): "والمدخل (Entries) هو الوحدة المعجمية التي ستوضع تحتها بقية الوحدات المعجمية المشتقة وغير المشتقة"، أو هو "عنصر يتضمن معلومات خاصة بمعان مختلفة أو بمفهوم خاص، وتعد المادة أو المدخل... العمود الفقري لأي عمل، يهدف في النهاية إلى صناعة المعجم، إذ أن المواد أو المداخل هي هدف صانع المعجم، يشرحها ويضبطها ويبيّن اشتقاقاتها، وما إلى ذلك من الأمور التي تتضافر، وتعلق من أجل التعريف بما يرد تحت المداخل".

ويتكون الجذر في اللغة العربية واللغات الاشتقاقية الأخرى في الغالب من الجذر (Racines-Root)؛ أي الحروف التي تمثل البنية الأصلية الثابتة للكلمات والمشتقات التي لا يمكن تغييرها أو الحذف منها، ويكون الجذر في اللغات السامية من صوامت (Consonants)، أما في غيرها فقد يجمع بين صوامت وصوائت (Voiles)، وقد نجد لهذا المصطلح عدة تسميات أو اصطلاحات أخرى استخدمت لنفس المفهوم، كمصطلح "العنوان" على أساس أنه عنوان للنص المعجمي الذي يليه، ويضم الشروحات والشواهد القائمة بذاتها، كما نعثر أيضا "المعجمة*" وهي تمثل أصغر وحدة معجمية دالة في عرف اللسانيين البنيويين.

وقد أصبح ضروريا على المداخل - في عرف اللسانيات الحديثة - أن تكون مشتملة على جميع أنواع الوحدات المعجمية، التي تختلف باختلاف صورها الشكلية وسماتها الدلالية، سواء البسيطة منها أو المعقدة، الجزئية أو المركبة أو المتضادة.

- **الوحدة المعجمية الجزئية**: ويمثل هذا النوع المقولات النحوية والصرفية، كالسوابق، والواحق، وحروف العطف، والضمائر المتصلة، إضافة إلى بعض الحروف كاللام والياء... الخ.

- **الوحدة المعجمية البسيطة**: وهي الوحدات المعجمية التي تتكون من وحدة صرفية (Morpheme) وتشمل الكلمات الوظيفية كالأسماء الموصولة، والضمائر المنفصلة، وأسماء الإشارة، وجمع التكسير، التي يفرد لها مداخل خاصة في المعجم العربي عادة على الأصل الثلاثي والرباعي في بعض أشكالها.

* - هذا المصطلح من اقتراح محمد رشاد الحمزاوي.

- **الوحدات المعجمية المركبة:** وهي التي تتكوّن من وحدتين بسيطتين مركبتين سواء تركيباً إضافياً أو مزجياً، والمركبات العربية على ثلاث صفات بارزة:

- ما ركب منها بإضافة حرف ك: فاعل بإضافة الألف (فعل).
- ما ركب بإضافة كلمة أو اثنتين، ك: عبد الرحمن
- ما تكون نتيجة مزج.

وتكون هذه الوحدات مستقلة بذاتها مبني ومعنى مع دلالتها على معنى جديد.

- **الوحدات المعجمية المعقدة:** وهي التي تتكون من وحدتين بسيطتين أو مركبتين سواء تركيباً إضافياً (جزاء سنمار) أو مزجياً (برمائي - سامراء)، وتتميز هذه الوحدات بكونها متداخلة لا تسمح بتحليلها إلى مكونات أولية وإلا فقدت معناها الكلي، وهذه الوحدات كثيرة الحضور في المعجمات العربية.

- **الوحدات المعجمية المتضادة:** وتشمل مجموعة من الوحدات ضمت إلى بعضها البعض اصطلاحاً أو سياقاً، قد تكون هذه الاصطلاحات أصلية في العربية (الصديق الحميم)، وقد تكون مترجمة عن لغات أخرى شاع استعمالها في العربية (مع الأسف).

والحديث عن مفهوم المدخل لا يغنينا عن مسألة أخرى، تعد أكثر أهمية تتعلق باختيار المدخل أو الوحدات المعجمية التي سيضمها المعجم، وهذه المسألة من أصعب المسائل التي تواجه المعجمية العربية المعاصرة، نظراً لتعلقها بمعايير التصنيف التي تعيق الاختيار، وكذا طبيعة المادة المتعامل معها فالمادة التي يتطلبها معجم كبير أو متوسط، ليست كذلك التي يتطلبها معجم وجيز أو صغير، فالمعجم الكبير يقتضي مادة تكون في حدود الثلاثة ملايين ألف مادة، أما المعجم الوسيط فيقل عنه نوعاً ما إذ يقتضي مادة تفوق الثلاثين ألف، وقد تصل أحياناً إلى حدود المليون، وبالتالي فمعجم كهذا يتوجب عليه ألا يهمل التنوعات العامة للغة، مع الاهتمام بالمادة الموسوعية من مصطلحات علمية وفنيّة مختلفة، وألفاظ حضارية وذكر الشائع منها، بالإضافة إلى أسماء الأعلام للأماكن والأشخاص المهمّة البارزة، التي تبقى من الضروري الإشارة إليها.

وكذا الاهتمام بالتأصيل الاشتقاقي للكلمات مع ذكر المرادفات، والتضادات، والمهجور منها والممات في أغلب الأحيان، أما المعجم الوجيز فلا تصل مادته الثلاثين ألف مادة، بل هي متراوحة

بين المائة والعشرين مادة والمائة والخمسين، وهذا النوع ليس مضطرا إلى الاشتقاقية، وبما أنه عادة ما يكون موجها إلى الطلاب والمدرسين، فإنه حتما سيقصر على المعلومات الأساسية التي تكون خادمة لهم لا غير.

لكن حتى لو حدّد الحجم، وضبط الهدف بدقة، يبقى التساؤل المطروح: ماذا يأخذ المعجم وماذا يترك؟ وما هو الأساس الذي يتّسم به اختيار هذه المادة؟، رغم أنّ هناك من لجأ إلى اختيار المداخل بحسب نسب تردد الكلمات، ولكن يبقى هذا الأساس (الإحصاء) - نسبيا لعدم وجود عدد دقيق للكلمات بين أيدينا - وكيفية ترتيب هذه المداخل، ولهذا "مازال المعجميون العرب حتى اليوم مثل زملائهم في جميع أنحاء العالم يواجهون مشكلة اختيار مداخل المعجم العام، وحتى عندما يتم تحديد غرض المعجم، فإن علماء اللغة التطبيقيين لم يتوصلوا إلى قواعد علمية أو مبادئ تحكم اختيار المداخل".

وقد تذلل هذه الصعوبات نوعا ما وتقل حدتها، إذا تم اتخاذ بعض القرارات التي تتعلق بالقوائم التي تشمل الكلمات الرئيسة قبل البدء في عمل المعجم، أهمها:

- إعداد بيان تقديري يحدد المداخل أو المواد في الحرف الواحد.
- وضع قاعدة للتعامل مع الكلمات المتعددة المعاني.
- اختيار منهج التعامل مع الكلمات المركبة وتجمعات الكلمات.
- اختيار قرار بشأن الكلمات غير المشيرة إلى شيء خارجي.

فهذه القرارات الأربعة من شأنها أن تساعد على تحديد حجم المعجم أولا، كما تساعد على التعامل مع الوحدات المعجمية بشكل أفضل، خاصة فيما يتعلق بالكلمات المتعددة المعاني فالمشكلة تكمن في كيفية التفريق بين الكلمات ذات العلاقات فيما بينها (Polysémie)، أو التي لا تربطها علاقة بينها (Homonymie)، لا في طريقة الترتيب؛ فالطريقة تكون بوضع النوع الأول من الكلمات تحت جذر واحد، والثاني: توضع كلماته تحت جذور مختلفة.

أما الوحدات المعجمية المركبة، فالمشكلة قائمة في طريقة ترتيبها، هل ستوضع تحت الكلمة الأولى أم الثانية، أم يكرر ذكرها تحت الكلمتين المركبتين لهما أم يفرد لها مكان خاص لها؟* .

والنوع الثالث، أي الكلمات التي لا تشير إلى شيء في العالم الخارجي، فهي كلمة وظيفية يصعب تعريفها بعبارات شارحة، وتقديم تعريف حقيقي لها، لكنها أصبحت تعرف بذكر وظيفتها وإعطاء أمثلة توضحها.

3- ترتيب المداخل: والترتيب هو المنهج أو الطريقة المتبعة في ترتيب المادة المعجمية المشكلة من وحدات صرفية وكلمات وتعايير سياقية، وتنظيمها وإخراجها في معجم يقدم للقارئ في صورة سهلة تمكن الاطلاع على منهجه، والعثور على هدفه بجهد يسير ووقت قصير، فيكون ترتيب المداخل حبلًا متماسكًا يمسك المؤلف والقارئ طرفيه.

والترتيب ترتيبان، ترتيب المداخل في المعجم عموماً، وهو ما اصطلح عليه بالترتيب الخارجي (the Macrostructure) أو ما سماه ابن منظور "بالوضع"* في مقدمة معجمه "لسان العرب، وهذا النوع من الترتيب يعد شرطاً لوجود المعجم، وبدونه يفقد قيمته المرجعية "ولا يوجد معجم عربي أو أجنبي، قديم أو حديث قد أهمل هذا النوع من الترتيب".

أما الترتيب الآخر، فهو ترتيب داخلي يقوم على أساس ترتيب المشتقات تحت الجذور أيها يأتي أولاً، وقد بدأ هذا الترتيب في المعجمات العربية القديمة مضطرباً جداً يصعب على الباحث من خلاله أن يتوصل إلى منهج واضح وواحد موحد، اتبعه علماء المعجمات القدامى في ترتيب مشتقاتهم تحت الجذر الواحد، أو داخل المادة الواحدة، والسبب يعود إلى عدم اتباعهم منهجية ثابتة في ترتيبهم للمداخل، إذ يستهلونها تارة بالفعل بعد الجذر، وتارة يقدمون الاسم عليه، ومرة يقدمون الصفة، وقد يبدوون بالأفعال الرباعية قبل الثلاثية، كما نجدهم يخلطون بين المتعدي واللازم، أو يقدمون الجمع على المفرد والمجاز على الحقيقة، وتكرار المشتقات في أكثر من موضع، وذكر الكلمات الدخيلة والمعربة مع الفصيحة في بعض الأحيان، وجعلها في مداخل مستقلة

* - وقد جعلها بعضهم تحت اللفظ الأساسي منها. محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986، ص161

* - وهو مقابل لمصطلح آخر جاء مقروناً به هو الجمع، ويقصد به جمع المادة اللغوية.

أحيانا أخرى، ومن مثال تقديم الاسم على الفعل، ما جاء في معجم العين في مادة "عبء: العبء: كل حمل من عزم والجمع الأعباء، وما عبأت به من شيء، أي لم أباله ولم ارتفع، ولنا مثال كذلك من القاموس المحيط: حيث جاء فيه: الساج: شجر، والطلبسان الأخضر أو الأسود، وساجوا سوجا وسوجا بالضم، وسوجانا، ساروا رويدا.

وهذا الداء قد يعود إلى بداية الجمع والتأليف، حيث لم يسلم منه أي معجم، وقد عمل على إثباته واستقصائه أحمد فارس الشدياق في كتابه "الجاسوس على القاموس"، الذي وصف فيه عيوب المعجمات العربية القديمة، من خلال معجم "القاموس المحيط" للفيروزآبادي، وتبقى منهجية الترتيب من أوّل الاختيارات التقنية التي ينبغي على المعجمي أن يجابهها، واختيار المعجمي لمنهجية معينة في ترتيب المداخل، نابع في الأصل من نظرتة إلى ألفاظ اللغة موضوع الوصف، والعلاقات القائمة بينها أولاً، وإلى الهدف من تصنيف المعجم؛ أي إلى جمهور القراء الذي يهدف المعجم إلى خدمتهم ومساعدتهم ثانياً.

وإذا كان جل اهتمام المعجمات العربية القديمة منصباً على الترتيب الخارجي دون تكليف أصبح ضرورياً على المعجمات المعاصرة الالتزام به، وتبقى نسبة متفاوتة التحقيق.

3-1- الترتيب الخارجي: إن الشيء المتفق عليه بين المعجمات العربية القديمة هو اتخاذها أصل الكلمة أساساً لتورد تحته باقي المشتقات كأعرب، واستعرب، وعربي... كلها تورد تحت مادة [عرب]، لكنها تختلف بعد ذلك في كيفية ترتيب ألفاظها، وهذا يعود إلى أمرين أساسيين هما:

- ترتيب الحروف المعتمدة من صاحب المعجم.

- النظر في أول الكلمة عند ترتيب المواد.

وقد دارت حول هذا الترتيب في ما مضى معارك حول الترتيب الصوتي والألفبائي، وحول اتباع أصول الكلمات الأولى أو الأخيرة، أو اللواحق في اللغات الغربية الحديثة، وهذا يعود لأسباب معجمية بحتة، كما اختلف في العربية حول عدد الترتيبات المتبعة في تنظيم المداخل، إذ هناك من جعلها ثلاثة، وهناك من عدها أربعة فقط، حيث نجد على القاسمي قد جعلها ثمانية أنماط رئيسة، وقد توصل إلى هذا من خلال عملية استقرائية قدمها بمختلف منهجيات الترتيب، وتمثل هذه المنهجيات في: الترتيب العشوائي (اللانظامي)، الترتيب بحسب الأبواب، الترتيب

بحسب الموضوعات، الترتيب الدلالي. الترتيب النحوي، الترتيب باتباع الجذور، الترتيب باعتبار التقليلات والترتيب الهجائي.

3-1-1- الترتيب الهجائي: وحروف الهجاء أو حروف النهجي، وهي "ما تتركب

منها الألفاظ وهي في اللغة العربية، الألف، والياء، وما بينهما"، أو هي تلك الحروف التي تؤلف معجما ما وقد رتب في العربية تبعا لأنظمة ثلاثة رئيسية:

- **الترتيب الأبجدي:** وهو الترتيب الذي يكون بحسب حروف الهجاء المعروفة لدى الساميين، الفينيقيين، التي جمعت في أبجد، هوز، حطى كلمن، سعنص، فرشت ثم أضاف إليها العرب حروفا أخرى كانت تنقصها هي من أبجدية اللغة العربية ثخذ، وضطع، وتسمى الروافد، وقد خالفه المغاربة في ترتيب الكلمات التي بعد كلمن، وجعلوها : صعفص، قرشت، ثخذ، ظغش، وقد اعتمد بهذا في كثرة في تقسيم البحوث إلى أجزاء والمقالات إلى فقرات، إلا أنها غائبة في المعجمات العربية، فلا المتقدمة منها ولا المتأخرة نجدها قد اتبعت هذا الترتيب، و إنما اتبعت ترتيبين آخرين:

- **الترتيب الألفبائي:** واضع هذا الترتيب هو نصر بن عاصم الليثي، حيث كلفه الحجاج بن يوسف الثقفي بنقط الحروف المتشابهة تميزا لها عن بعضها البعض كالباء، والتاء والثاء، و الحاء، والحاء، والجيم، الخ، ثم أعاد ترتيبها وفقا للتشابه الموجود بينها مخرجا إياها في ترتيب جديد هو الترتيب الألفبائي، نسبة إلى أول حروفه الألف والباء. وهي مرتبة كالآتي: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي. يتفرع هذا الترتيب هو الآخر إلى نوعين:

● **ترتيب أوائل الكلمات:** بالكلمات تنظم فيه بحسب الحرف الأول مع مراعاة الحرف الثاني فالثالث، وقد سار على هذه الطريقة كل من ابن فارس (395 هـ) في معجمه "مقاييس اللغة"، والزمخشري (467 هـ، 538 هـ) في "أساس البلاغة"، أمّا من المحدثين فنجد البستاني(1819،1883)، في "محيط المحيط"، والشرتوني (1849،1912م) في "أقرب الموارد"، والرازي في "مختار الصحاح" ... الخ .

● ترتيب ألفبائي نطقي: والمعجمات في هذه الطريقة ترتب بحسب النطق لا الجذور، ووفقا لأوائل الكلمات ومن المعجمات التي سارت عليها معجم " الرائد" لجبران مسعود، 1994، المنجد الأبجدي لفؤاد أفرام البستاني، وومعجم " لروس" لخليل الحرم، 1973.

- طريقة التفقية: وهذه الطريقة تقوم على مراعاة حروف الكلمات الأصول وفق الحرف الأخير، فالكلمات إذن تكون مرتبة حسب الحرف الأخير مع مراعاة الحرف الأول فالثاني، ومن الذين سلكوا هذا المسلك، الفارابي في كتابه " ديوان الأدب"، والجوهري في معجمه "الصحاح" والصاغانى (ت 577 هـ) في معجمه "العباب" وابن منظور (ت 711 هـ)، في معجمه "لسان العرب" والفيروز أبادي(ت817 هـ) في "القاموس المحيط"، والزبيدي(1305هـ) في "تاج العروس".

3-1-2- الترتيب العشوائي: هو ترتيب لا نظامي توضع فيه المداخل في المعجم، دون أن تسلك نظاما معيناً أو طريقة واضحة المعالم والأصول، فترتيب مدخل بعد الآخر لا يكون إلا محض مصادفة، وهذا الترتيب غير متبع حالياً ولا يتوقع أن يتبعه أحد في ظل ما توصلت إليه المعجمية واللسانيات الحديثة من مناهج تفرض على المعجمي التقيد بها، أما في تراثنا المعجمي فلا نجد له مثالا إلا في "معجم الجيم" للشيباني، إذ بالرغم من أنه قد قسم معجمه إلى أبواب بعدد حروف الهجاء، ورتب هذه الحروف ترتيباً ألفبائياً إلا أنه لم يتبع داخل هذه الأبواب أي ترتيب آخر، سواء كان شكلياً أو موضوعياً، حيث جعل في كل باب كل الألفاظ المبتدئة مثلاً بالحرف الذي خص به دون أن يرتبها، بل قام بحشدها حشداً عشوائياً، ففي باب الألف مثلاً قام بجمع كل الألفاظ التي تبتدئ بهذا الحروف دون أن يتخذ لها ترتيباً معيناً، فجاءت بذلك عشوائية لا ينفصل فيها كل لفظ عن الآخر، وعلى الباحث الذي يبحث عن كلمة ما أن ينظر في الباب كله حتى يعثر عليها.

3-1-3- الترتيب التقليبي: لقد كان هذا الترتيب أول ما ظهر لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه "العين"، حيث لجأ إليه من أجل استقصاء المادة اللغوية العربية، كي لا يفوته منها شيء، وذلك لما وجد أنه بمقدوره أن يأخذ الأبنية العربية الثنائي والثلاثي، والرابعي والخماسي ويقلّبها على وجوهها المختلفة حتى يتجلى له الرصيد اللغوي في صورته المكتملة. ولما لم يكن هذا

الرصيد كله مستعملا، قام بالإشارة أو النص على ما هو مهمل منه، ومن القاعدة المتبعة في التقلب تكون للكلمة الثنائية مادتان بعدد حروفها، أي أنها لها وجهان من التقلب، أما من الكلمة الثلاثية فيستخرج مواد أخرى بعدد حروفها أيضا (سنة تقلبيات)، كما تتصرف من الكلمة الرباعية أربعة وعشرون تقليبا ككلمة "زجر"، والكلمة الخماسية تتصرف إلى مائة وعشرين مادة أخرى، أي حروفها الخمسة مضروبة في عدد وجوه الرباعي: $24 \times 5 = 120$ مادة. وقد سار على نهج الخليل في تتبع هذا النظام علماء آخرون أمثال: أبو علي القالي، في كتابه "البارع في اللغة" والأزهري في "تهذيب اللغة"، وابن سيده في "المحكم والمحيط الأعظم"، وابن دريد في كتابه "الجمهرة"، بالرغم من أن هذا الرجل خالف الخليل في ترتيب الحروف بإتباعه الترتيب الهجائي.

3-1-4- الترتيب المبوب: ويختص هذا الترتيب بالمعجمات التي تتعلق بكتاب معين أو نص ما، وترتيب المفردات فيها يكون بحسب ورودها في النص أو الكتاب الأصل الذي يرغب المعجمي في شرح مفرداته، ونجده مستخدما بكثرة في كتب غريب القرآن، والمعجمات الملحقة بالكتب المدرسية لتعليم اللغات الأجنبية حاليا، التي ترتب فيها المفردات والتعابير السياقية والاصطلاحية في أقسام وفقا لترتيب دروس هذه الكتب، كما ترتب المفردات في كل قسم منها بحسب ورودها في الدرس.

أما أهم كتاب اعتمد على هذا المنهج: كتاب "غريب القرآن" لـ ابن قتيبة (ت 276 هـ) الذي يعد من أقدم ما وصلنا في هذا المجال حتى الآن، وقد قسّمه صاحبه إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول والثاني منه لم يتبع فيهما أي نظام معين في ترتيب مفرداتها، أما القسم الثالث فقسّمه إلى أقسام أخرى فرعية حسب السور، رتب فيه المفردات وفقا للترتيب الذي وردت به في السور.

3-1-5- الترتيب الدلالي: تصنف فيه المفردات إلى حقول دلالية، كل حقل منها يحتوي على جميع المفردات التي تتعلق بقطاع معين من الخبرة الإنسانية، وترتب المفردات داخل كل حقل من الحقول ترتيبا دلاليا، أي بحسب درجة قربها من المدخل أو بعدها عنه، وتهدف هذه المعجمات إلى تقديم المفردات أو الكلمات ذات المعاني القريبة من المدخل، أو تلك الكلمات التي تتوارد إلى الأذهان عند ذكرنا كلمة المدخل، ولهذا يطلق عليها أحيانا "المعجمات المتواردات"، وتتفق هذه المعجمات مع المعجمات الموضوعية في تقسيم المفردات، لكنها تختلف معها في طريقة معالجتها

للمادة؛ حيث تقدم كل الألفاظ المرادفة مع المدخل، وتقدم الألفاظ المتواردة والمتضادة معها أيضا مع ذكر بعض التعبيرات السياقية والاصطلاحية، أما الموضوعية فتقدم شرحا أو تعريفا له مع ذكر المعلومات المتعلقة باشتقاقها وحالاتها الإعرابية.

3-1-6- الترتيب الموضوعي: ويقوم على ترتيب المواد حسب الموضوعات، وهذا النوع

من الترتيب مستخدم بكثرة في التراث المعجمي العربي، إذ يتجلى في نوعين من المعجمات:

- **معجمات متخصصة:** وتختص بموضوع واحد وهو ما تمثله الرسائل اللغوية كرسائل الأصمعي وأبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، وأشهر هذه المؤلفات "كتاب الخيل"، "كتاب الإبل"، "كتاب الشاة"، "كتاب الوحوش"، "كتاب النبات والشجر"، "كتاب الخلق"، "كتاب خلق الإنسان"... إلخ.

- **معجمات موضوعية عامة:** تجمع المفردات التي تتألف منها اللغة مصنفة حسب موضوعاتها العامة، ومن هذه المعجمات "كتاب الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ)، وقد قسّمه إلى خمسة وعشرين كتابا، وكل كتاب يتألف من أبواب.

3-1-7- الترتيب النحوي: ويتناول الكلمات في إطارها الصرفي والنحوي، ويحدد انتماءاتها

مميزا بين الأسماء والأفعال، ويحدد اللازم والمتعدي من الأفعال، والثلاثي من الرباعي، ثم يقسّمها ويرتبها وفق ترتيب نحوي، فمداخل المعجمات تكون مرتبة وفقا لهذه التقسيمات، وأفضل ما يمثل هذا الترتيب "ديوان الأدب" للفارابي (ت 350 هـ) الذي ينقسم إلى ستة كتب، الأول للسالم، والثاني خاص بالمضاعف، والثالث للمثال وآخر لذوات الثلاثة (الأجوف)، وكتاب لذوات الأربع (الناقص) أما الأخير فهو كتاب الهمزة، وكل كتاب من هذه الكتب الستة ينقسم إلى قسمين: الأول منه خاص بالأسماء والثاني: خاص بالأفعال، وكل قسم منها ينقسم إلى أبواب على أساس الأبنية، فباب لفاعل، وآخر لفاعل، وثالث لفاعل، وما شابه ذلك.

3-1-8- الترتيب الجذري: ويتم بموجبه تقسيم الثروة اللفظية التي جمّعت لدى

المعجمي إلى أسر لفظية، كل واحدة منها تشتمل على مجموعة من المشتقات تكون قد تولّدت من جذر واحد، والمداخل الرئيسية تكون طبقا لهذا الترتيب الجذري فقط، في حين تندرج المشتقات

تحت الجذور المنتمية إليها على شاكلة مداخل فرعية. والترتيب الجذري متواجد بكثرة في تراثنا المعجمي العربي، وقد بدا عليه اضطراب في مراحل سابقة لصعوبة ترتيب هذه المشتقات تحت الجذور، لكنه أخذ في التطور تدريجياً نتيجة تقدم الأبحاث الصرفية، وهذه هي أهم الترتيبات المتبعة في الصناعة المعجمية العربية والتي يمكن إدراجها تحت الترتيب الخارجي.

3-2- الترتيب الداخلي: لقد وقع اتفاق علماء المعجمات على أن يكون ترتيب المشتقات تحت المدخل الواحد خاضعا لنظام موحد، بحكم جميع المعجمات اللغوية، فالأسماء والأفعال والصفات، وغيرها من المشتقات، والجمل الاسمية، والجمل الفعلية، تكون مرتبة طبقا لقاعدة هي تقديم المعاني الحسية على المعاني المجردة، والمعاني الحقيقية على المعاني المجازية، ومعنى هذا وضع الأفعال قبل الأسماء، والأسماء قبل الصفات، وفي كل الأحوال يبقى إخضاع الترتيب الداخلي لمشتقات مدخل ما لنظام ثابت وموحد مع بقية مشتقات المداخل الأخرى، ضرورة حتمية في الصناعة المعجمية من أجل تجنب الباحثين عناء البحث ومشقته وإيصاله إلى مقصده بسهولة ويسر.

إن الوحدات المعجمية وحدات متنوعة - كما أشرنا إليها سابقا - فمنها البسيطة والمركبة ومنها المعقدة... ، وقد كان التعامل معها أثناء الترتيب مختلف، فمنها ما كان أمرها بسيطا، كالوحدات المعجمية البسيطة، التي تدرج مباشرة تحت مداخلها. ومنها ما كانت معقدة فكان التعامل معها بإدراجها تحت اللفظ للأساسي منها، أما المركبة فكان ترتيبها اعتباريا، ونعثر داخل هذا الترتيب في المعجم العربي على طريقتين متعارضتين، نتجتا عن نظرتين مختلفتين للكلمات ذات الأشكال الموحدة التي تشترك من ناحية الشكل:

- **النظرة الأولى:** ترى بأن الشكل واحد والمعاني متعددة، ومن هنا جاءت طريقة الاشتراك.

- **النظرة الثانية:** يؤمن أصحابها بالتشابه في الشكل، لكن المعاني مختلفة، ومن هذا المبدأ جاءت طريقة التجنيس.

فلاشتراك إذن يقصد به أن يكون اللفظ واحدا والمعاني متعددة، وفي هذا الترتيب تمزج المداخل الرئيسة ومعانيها بالمداخل الفرعية ومعانيها أيضا، كون هذه الأخيرة لها جذور تربطها

بالأولى، حيث تبقى تعود إليها، وقد كان هذا النظام سائدا في كل المعجمات العربية تقريبا، لأن مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي يقوم عليه الاشتراك، يتلاءم كثيرا وغاية الإيجاز والاختصار التي كانت ترمي إليها هذه المعجمات، ويمكن أن تمثل لهذه الطريقة بمثال من المعجم الوسيط؛ حيث نجده قد أورد تحت المدخل (بان) جميع معاني المداخل الأخرى المتفرعة عنه دون أن يخصص لها مداخل مستقلة، مستعملا رمز الاختصار (و-)، للدلالة على تكرار هذه الكلمة، ومن معاني "بان" كما ورد في المعجم الوسيط: "بان منه، وعنه: بينا، وبيونا، وبينونة، بعد وانفصل، ويقال: بانن المرأة عن زوجها، ومنه انفصلت بطلاق، فهي بانن و- الفتاة: تزوجت، و- قرن: رحل، و- النخلة ونحوها: طالت طولاً ظاهراً، و- الولد بالبائنة بيونا، انفرد بها واختص، و- الشيء بيانا: فصله وقطعه، ويقال: بان صاحبه: فارقه وهجره، فهو بانن".

ويرى أصحاب الترتيب بالتجنيس بضرورة استقلالية المداخل بعضها عن بعض، فالكلمات في نظرهم مستقلة بحسب السياقات التي ترد فيها، لذا فقد كان غرضهم تخصيص مدخل مستقل لكل معنى، ويقوم هذا الترتيب على ما قالت به نظرية حركات تموجات أو حلقات البركة المائية Theory des Ondes la من ابتعاد الفروع عن الأصول، وعدم وجود جذور تربطها كابتعاد حلقات الماء عن بعضها عند سقوط حصاة فيها، وأهم معجم عربي معاصر طبق نظام التجنيس "المنجد" لـ لويس معلوف، ومثالنا على ذلك أفراده لكل معنى من معاني "فاز" مدخلا مستقلا بحيث نجد يوردها كالتالي:

" ف و ز":

[فاز]: فعل لازم يفيد الغلبة والنصر.

— فاز - : فوزا بالأمر: ظفر به.

— فاز من المكروه: نجأ.

— فاز في الامتحان: نجح.

فهذان الترتيبان إذن يختلفان في وجهة نظرهم إلى الكلمة، كونها أصل دلالي ثابت لا يتغير بتغير الزمن، ولها مدلولات تستنبط من الاستعمال، لذا أصحاب الاشتراك:¹

¹ - ينظر، محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي، ص ص 161-169.

● يقوم الترتيب الأول على الخلط بين سياقات لغوية مختلفة يجعل المتعلم يجد صعوبة في التعرف على مختلف التراكيب والسياقات.

● أما الثاني فيندرج من سياق بسيط إلى سياق معقد يجعله يتسم بالوضوح التربوي واليسر.

● الخلط بين فترات اللغة المختلفة في الترتيب بالاشتراك أما في المعجمات التي تعتمد هذا الترتيب فتميز بين المعاني التي لا صلة بينها ويستخرج المترادفات المتعددة باعتبار صلاحها بمحيطها النحوي والدلالي وباعتبار معناها العام.

4-المعنى وطرق شرحه: إن مشكلة شرح المعنى المعجمي لكلمة ما داخل المعجم، تعد من أهم المشكلات التي أثارت قلق الكثير من الدارسين المحدثين، سواء في مجال الصناعة المعجمية أو في علم الدلالة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى كثرة طرق شرح المعنى وتعدددها؛ فالمعجمي لا يعتمد على طريقة واحدة فقط بل يستند إلى أنواع مختلفة، كما أن المعجمات تعتمد في شرح مادتها التي هي اللغة على اللغة نفسها، أي أن وسيلة الشرح هي مادة المعجم وهذا ما يكسبها نوعاً من التعقيد، والواقع أن تعدد طرق الشرح، هذه تعود إلى طبيعة المادة التي تقع في بؤرة اهتمام المعجم والتي تتسم بصعوبة التحديد، وكذا الاعتماد على قضايا دلالية حتى يكون تفسيرها أكثر دقة، وتتعلق هذه القضايا بمناهج دراسة المعنى، شروط تعريفه، وبالتغير الدلالي ك: تعميم المعنى، وتخصيصه، ورقبه، وانحطاطه، والمعاني المركزية والهامشية، والإيحائية، ودرجة اللفظ في الاستعمال...، وعلى هذا الأساس يكون اختيار نوع التعريف وصياغته، معتمداً على مهارة المعجمي وخبرته، ولهذا لم يتردد المعجميون الأوائل في استخدام كل التقنيات التي توسموا فيها القدرة على الشرح وتوصيل المعنى للقارئ، ومن هنا كان لهم أن وظفوا كل التعريفات والتحديدات ك: التعريف بالوصف، التعريف بالمرادف، التعريف بالضد، التعريف المقتضب، والتعريف بالأمثلة والشواهد التوضيحية والرسومات... الخ، وهذه الطرق توزع على قسمين:

- طرق أساسية - طرق مساعدة

4-1- الطرق الأساسية: وتعد أهم وسائل شرح المعنى، وكلما أمكن الجمع بينها أو بين أكثرها في المدخل كان أفضل، وإن كان الغالب الاكتفاء ببعضها ودمج بعضها الآخر. وقد أجمل

محمد أحمد أبو الفرج هذه الطرق كلها - أساسية كانت أو غير أساسية في خمسة أقسام هي كالتالي: التفسير بالمغايرة، التفسير بالترجمة، التفسير بالمصاحبة، التفسير بالسياق، التفسير بالصورة. في حين نجد أحمد مختار عمر قد أجملها في مجموعة تتضمن:

"- الشرح بالتعريف.

-الشرح بتحديد المكونات الدلالية .

-الشرح بذكر سياقات الكلمة.

-الشرح بذكر المرادف أو المضاد"، وغيرها من النماذج الأخرى المختلفة.

وقد بنيت هذه النماذج من التقسيمات، انطلاقاً من عملية استقرائية للمعجمات العربية حاولت رصد كفاءات تعاملهم مع إشكالية المعنى وطرق شرحه، وسنحاول أن نقف على هذه التحديدات واحداً واحداً .

4-1-1-الشرح بالتعريف: ومفهوم الشرح هو بيان دلالة الكلمة أيًا كان نوعها، أما

التعريف* : "فهو عبارة عن ذكر كل شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر، والتعريف الحقيقي هو أن يكون حقيقة ما وضع للفظ، بإزائه من حيث هي. فيعرف بغيرها، والتعريف اللفظي هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى اللفظ أو العبارة فيفصل بلفظ أوضح"، أو هو "نوع من التعليق على اللفظ أو العبارة، وهو كذلك شرح نص. وهو في الصناعة المعجمية إعادة تمثيل معاني الكلمات، بكلمات أخرى، ولهذا وصفه المناطق بأنه مجموع الصفات التي تشكل مفهوم شيء ما، مميزة إياه عما عداه، فيكون بذلك التعريف والمعرف يعبران عن شيء واحد، أحدهما موجز وهو المعرف الذي يمثل اللفظ، والثاني مفصل وهو التعريف الذي أطبق عليه في الكتب العربية القول الشارح". والتعريف ثلاثة أنواع: تعريف لغوي، وآخر منطقي، وثالث مصطلحي:

- **التعريف اللغوي أو العقلاني:** هو تعريف يهدف إلى شرح معنى الكلمة في إطار

سياقها اللغوي؛ أي أنه يستعين بعلاقتها مع الكلمات الأخرى المجاورة لها في الجملة، فالكلمة المفردة إذن تكون مستعصية على الفهم والتفسير ، ككلمة (عين) مثلاً، فمن أجل أن تعرف أيّ

* - وهناك من استعمل مكان التعريف مصطلح التحديد، كالمعجم الوسيط، حيث جاء فيه " حدد معنى اللفظ أو العبارة وضح وبينه المجمع العربي بالقاهرة ، المعجم الوسيط، ص 182 . والحد هو " قول دال على ماهية الشيء"، علي بن محمد علي الجرجاني، التعريفات، تح : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، (د ط) ، 2002، ص 72.

(عَيْنٍ) هي المقصودة يتوجب عليك وضعها في جملة - حتى تحدد معناها بدقة، ولهذا يكون أفضل تعريف لكلمة ما هو تلك المفردة، أو العبارة التي إذا وضعتها مكان هذه الكلمة أدت الغرض واستقام معنى الجملة.

- **التعريف المنطقي:** وهو تعريف يعتمد على المنطق وخارج عن إطار اللغة، تكون بموجبه الكلمات مصنفة بحسب المحسوس والمجرد، والحقيقة والمجاز، وهو عادة ما يقوم على معرفة الخصائص المميزة للشيء ك: الجنس، والنوع، والفصل، ولهذا يكون عادة في نص يفسر مضمون الشيء دون أن يعرّفه لغويا. ومن أمثلة هذا النوع ما نجده واردا في المعجم الوسيط في تعريف كلمة الراهب، الراهب: المتعبد في صومعته من النصارى، متخليا عن الانشغال بالدنيا، وملذاتها، زاهدا فيها، معتزلا أصلها.

- **التعريف المصطلحي:** وهو تعريف يعتمد علم المصطلح الحديث، ويستوفى تعريف المفهوم وليس الكلمة أو الشيء، والمفهوم تصور يعبر عنه مصطلح أو رمز ويتكون هذا التصور من الخصائص المنطقية والوجودية المتعلقة بشيء، أو مجموعة من الأشياء ذات الخصائص المشتركة، ولا يمكن تعريف المفهوم، ما لم يتم تحديد موقعه في المنظومة المفهومية التي تشكل الحقل العلمي أو الفني الذي ينتمي إليه.

وهذه هي أنواع التعريفات التي يمكن أن نعثر عليها في المعجمات العربية، بحيث تشكل مع بعضها تكاملا، أي نوعا واحدا لا يمكنه أن يفي بالغرض ويؤدي المطلوب، ومن أجل تعريف دقيق وجيد، وضع علماء المعجمية والدلالة، والمناطقة المحدثون شروطا يجب توفرها، تتمثل في:

- **توخي الاختصار والإيجاز:** يجب على التعريفات في المعجم ألا تستخدم ما يمكن الاستغناء عنه، لأن فن التعريف لا يقوم على المقدرة على الفهم والتحليل فقط بل يعتمد أيضا على مقدرة أخرى هي البراعة في شرح المعاني بإحكام وإيجاز معا.

- **السهولة والوضوح:** فلا يُعرّف الشيء بلفظ غامض أو بما لا يُعرّف به.

- **تجنب الشرح بالدور:** إذ لا يجب أن تدخل الكلمة المعرفة ومشتقاتها في التعريف إلا إذا كان المدخل مركبا، ومن أمثلة الدور في المعجمات العربية القديمة: حسب الرجل "صار حسييا".

- **تجنب الإحالة إلى مجهول أو شيء لم يعرف في مكانه الأصلي:** وهذا كقول الفيروز أبادي في معجمه " قاموس المحيط في مادة ضرس: "الضرس: السن"، وفي مادة سنن: "السن: الضرس".

– ضرورة مراعاة نوع الكلمة أثناء التعريف: فإذا كانت صفة توجب على التعريف أن يبتدىء بصفة، وإذا كان اسم يبدأ باسم.

– ضرورة الإشارة إلى الأشكال الخارجية وإلى الوظيفة والصفات المميزة للأشياء، أثناء التعريف بالأسماء المادية كالمراة مثلا.

– يجب على التعريف أن يكون مانعا أي أن يشمل جميع أفراد المعرف وأن يدل عليه وحده دون أن يشمل أشياء أخرى غيره.

5-4-1-2- الشرح بالمرادف: وهو أن توضع في تعريف كلمة أخرى مرادفة لها،

كقولهم: "أَعَجَمَ الْكِتَابَ وَعَجَمَهُ: نَقَطَهُ... وَالْأَعْجَمُ الْآخَرِي، وَاسْتَعَجَمَ الرَّجُلُ: سَكَتَ." وهذه الطريقة في الشرح عادة ما تكون قاصرة في توصيل المعنى وتوضيحه، لذا يشترط فيها أن تكون مستندة إلى طرف آخر، ومما يعاب عليها:

– تخدم غرض الفهم فقط دون أن تخدم غرض الاستعمال.

– عزلها الكلمة عن سياقاتها المختلفة.

– تقوم على فكرة وجود الترادف، وإمكانية إحلال كلمة مكان أخرى، دون خلل في المعنى، وهذا أمر مشكوك فيه.

– لكن هذا لا يعني عدم صلاحيتها أو أنها لا خير فيها، لأنها تصلح في عدة حالات كالمعجمات الموجزة المدرسية... إلخ.

4-1-3- الشرح بالمُغَايَرَة: هو أن تشرح معنى كلمة بكلمة أخرى في المعنى، كقول ابن

منظور في "لسان العرب"، "الحب نقيض الكره"، وقول المعجم الوسيط: "الطويل ذو الطول والطويل خلاف القصير والعريض".

4-1-4- الشرح بالسياق: لقد كان اللغويون المحدثون أكثر التفاتا من غيرهم إلى كل

من السياق والمقام في تحديد الدلالة، وذلك لإدراكهم أن المعنى المعجمي يتسم بالتعدد والاحتمال؛ فتعدد احتمالات القصد يؤدي إلى تعدد المعنى، وأن تعدد احتمالات المعنى يقود إلى

تعدد احتمالات القصد، فالكلمة معزولة عن المقام أو السياق* لا يرجى منه فائدة، و يشوبها اللبس والغموض، وهذا ما جعلها توصف بالمفردة في المعجم، ووجودها فيه إذن يبقى مصطنعا لأنها وجدت للاستعمال لا الحفظ والتخزين، ولهذا يرى "فيرث (Firth) أن المعنى لا يتكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة، لأن معظم الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها"، لأن قوة الكلمة التعبيرية والدلالية لا تأتي من معناها المعجمي فقط، كونه يتسم بالاحتمال فضفاضا ومطلقا، وإنما يأتي من السياق اللغوي الذي يرد فيه أو يُحتمَلُ تأديتها، لهذا يبقى معنى الكلمة المراد مرتبطا بأدائه في سياق ما لأنه يقدم إضافة إلى معناها المعجمي قيما دلالية محددة.

والسياق حسب علماء اللغة ينقسم إلى أنواع عدة تعمل متكاملة في تحديد معاني الكلمات

التالية:

- **السياق اللغوي:** وهو البيئة اللغوية التي تحيط بجزئيات الكلام من مفردات وجمل وخطاب، أو هو كل ما يحيط بالكلمة من عناصر لغوية. ولهذا نجد يشتمل على كل العلاقات الأفقية التي تتخذها الكلمات داخل الجمل وتسمى هذه العلاقات بـ"العلاقات الأفقية"؛ لأن الكلمة تكون على علاقة، بما يجاورها لا بين الكلمات التي يمكن أن تحل محلها أو تستخدم عوضا عنها.

- **السياق العاطفي:** (Emotional Context) ويعني مجموع الانفعالات والمشاعر التي تحملها معاني الألفاظ، وتكون متفاوتة بين لفظ وآخر، فما يحمله الفعل (يكره) من مشاعر النفور مثلا يختلف عما يحمل الفعل (ينبذ)، فعلى الرغم من أنهما يشتركان في أصل المعنى لأننا نتلمس هذه المشاعر على أشدها وبحدة أكثر في الفعل (ينبذ) منه في الفعل (يكره).

- **السياق الثقافي (Cultural Context):** ويقصد به الإطار الثقافي أو الاجتماعي الذي ينتمي إليه الكلام، وهذا يعني أن الكلمات تختلف باختلاف السياقات الثقافية التي ترد فيها؛ فالكلمة "جذر" عند علماء النبات مثلا يختلف معناها عما هو عند علماء الرياضيات واللغة أيضا.

*-والسياق هو البيئة اللغوية أو غير اللغوية التي تحيط بالخطاب وتكشف عنها.

- سياق الموقف (Situational Context): ويعني به الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة: استعمال كلمة "يرحم" في مقام تشميت العاطس "يرحمك الله" (البدء بالفعل)، وفي مقام الترحم بعد الموت، "الله يرحمك" البدء بالاسم. فالأول يعني طلب الرحمة في الدنيا، والثاني طلب الرحمة في الآخرة، وقد دلّ على هذا سياق الموقف إلى جانب السياق اللغوي المتمثل في التقديم والتأخير.

وقد جاء تطبيق هذا في المعجمات متأخرا كونه يحتاج إلى مسح لغوي شامل، وهذا المسح لا يمكن أن يقوم إلا باستخدام الحواسب والمساحات الضوئية، وتجهيز ملفات الاقتباس وقواعد البيانات، وهذا ما توفر لدى المعجمات الأوربية، أما المعجمات العربية فما زالت حتى الآن لم تسجل لها هذه النقطة، ومن أشهر المعجمات الأوربية التي اعتمدت على مادة حية محسوبة (Collins coubild English language dictionary) الذي يمثل اللغة الإنجليزية المعاصرة أصدق تمثيل، حيث قام بمسح لغوي مكثف للمادة المسموعة والمكتوبة تجاوز حجمه ملايين الكلمات والشواهد والأمثلة، موليا السياقات الكلامية والتعبيرات السياقية والمصاحبات اللفظية عناية خاصة، والمعجم الذي جمعه معهد المعجمية الهولندي الذي يضم قاعدة بيانية ضخمة ضمت نصوصا حديثة من الصحف والتلفاز والكتابات الأدبية والعلمية والتقنية.

أما المعجمات العربية القديمة فنجدها تتفاوت من حيث الاهتمام بتبيان سياقات الكلمات اللغوية، وفي اعتبارهم لها عنصرا من عناصر الشرح، ومن أهملوا هذه القضية "القاموس المحيط" الذي اكتفى بالمعنى دون تسييق الكلمات، في حين نجد أنّ بعض المحدثين قد أولوا اهتماما أكبر بهذا الموضوع، وتمثل هذا في تأليف معجمات خاصة ومعجمات التعبيرات الاصطلاحية.

4-1-5- التعريف بالترجمة: ويقصد به شرح الكلمة بترجمتها إلى لغة أخرى غير لغة المدخل، وهذا هو المعنى المتبادر إلى الدهن من لفظ الترجمة (translation)، أو ما يعرف بظاهرة بواكر المعجم الثنائي، أو تداخل لغات الشرح أحيانا، وهذا عكس ما قصده محمد أحمد أبو الفرج في قوله: "ولسنا نعني بالترجمة هذا النقل من لغة إلى أخرى دائما، فهذا لا ينطبق إلا على الجزء الثالث من هذا النوع، وهو تفسير كلمة بكلمة من لغة إلى أخرى، ولكننا نعني بالترجمة في القسمين الآخرين: أن نفسر الكلمة بكلمة أخرى من اللغة نفسها أو بأكثر من كلمة أخرى من اللغة نفسها".

4-2-2- الطرق غير الأساسية: سميت بهذا الاسم لأنها لا تقوم بالدور الأساسي في شرح

المعنى وتوضيحه، بل تعد طرقاً مساعدة للطرق الأخرى -التي سبق ذكرها- ومكملة لها، حيث يلجأ إليها المعجمي لما يحس في تعريفه قصوراً، وقد تصبح هذه الطرق هي الوسيلة المثلى لشرح الألفاظ حين تعجز الطرق الأخرى عن أداء مهمتها ومن هذه الطرق:

4-2-1- التعريف بالشواهد: ولقد كان أول من أرسى هذا التقليد - استخدام الشواهد

التوضيحية - الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه "العين"، إذ أنه وظف الكثير من الشواهد التوضيحية، لكن هدفه كان يختلف نوعاً ما عما كان يهدف إليه من ورائها المعجميون اليوم، ففي القديم كان المعجميون يطمحون إلى إيراد جميع مفردات اللغة في معجماتهم سواء الغريب منها أو الحوشي النادر، لذا عمدوا إلى توظيف استشهادات اقتبسوها من نصوص حقيقية مدونة أو منطوقة ليدلوا بها على وجود المعاني والمفردات في اللغة فعلاً، عكس ما يفعله المعاصرون الذين يلجؤون إلى استخدام أمثلة توضيحية من وضعهم توضيحاً للمعنى. وقد سارت على هذا التقليد جميع المعجمات العربية التقليدية حيث انكب أصحابها على جمع كثير من الشواهد استمدوها من القرآن الكريم والحديث النبوي، وأشعار العرب، والحكم، والأمثال... إلخ، وقد ساهمت هذه الشواهد في توضيح المعنى وتحليلته أكثر.

4-2-2- التعريف بالأمثلة التوضيحية: ويمكن اعتبار هذه الطريقة نوعاً من الشرح بذكر

سياقات الكلمة. وللأمثلة التوضيحية مواصفات يجب مراعاتها أثناء الاستخدام منها:

- أن تكون مؤسسة على اقتباسات حيّة واستخدامات حقيقية مع تجنب الأمثلة والكلمات التي لا تحيى إلا بالانتقال من معجم إلى آخر، وهذا من أجل ضمان الحياة لهذه الكلمات خارج المعجم.

- أن يكون هذا المثال قادراً على الكشف عن المعاني الأساسية للكلمات، وكذا خصائصها النحوية و ملاحظها الدلالية.

- أن يكون التصرف فيها ممكناً وذلك بحذف الكلمات التي لا لزوم لها في الشرح واختصارها وإعادة صياغتها قصد تحقيق الإيجاز، والحصول على أمثلة معدلة، لذا فمن وظائفها:

● تدعيم ما ورد في التعريف من معلومات.

● تمييز المعاني عن بعضها البعض.

- المساهمة في وضع الكلمات في سياقاتها المختلفة.
- ذكر المعلومات اللغوية المتعلقة بالجانب الأسلوبي والاستعمالي.
- بيان مختلف متلازمات الكلمات.

4-2-3- التعريف بالصور والرسوم: إن استخدام المعجم لهذه الطريقة من أجل توضيح المعاني، طريقة مستحدثة أخذت بها المعجمات الأوربية قبل العربية، وقد نجد في الألمانية من يأخذ بهذه الطريقة أساسا في التعريف، وتكون خلالها مرسومة بدقة بالغة حيث تعطي كل صورة رقما ثم تذكر الألفاظ التي تدل عليها فيما بعد وكأنها هوامش، ويقابل كل لفظ رقم الصورة الذي تناسبه.

ويدخل هذا النوع من التعريف ضمن ما يسمى بالتعريف الإشاري (ostensive definition) ويكثر استخدامه في معجمات الأطفال، محاكاة للأشكال الموجودة في العالم الخارجي، تماشيًا مع طريقة اكتساب الطفل للأشياء المحسوسة، إذ عادة ما يتم ربطها له بالأشياء التي تشير إليها في الواقع الخارجي، مع أن هناك من يرى بقصورها نوعا ما، كونها تقدم تعريفا غير دقيق للأشياء، تجعل الطفل يعجز أحيانا في الربط بين معاني الكلمات والأشياء التي تشير إليها حين تتغير أشكالها أو أحجامها، لكن رغم هذا تبقى مفيدة للكبار الذين يمتلكون مفهوما لا يملكون له صورة خارجية، فاكتمالهم المعنى مرفقا بالصورة يمنعهم من الوقوع في الخطأ، فاستخدام الصورة أو الرسم قد يكون في بعض الأحيان أدق من التعريف باللفظ، خاصة لما يتعلق الأمر بالألفاظ المتشابهة كالألات الموسيقية.

ولعل أهم المعجمات العربية التي عرف عنها أنها وظّفت هذه الطريقة في الشرح "المنجد" للويس معلوف، و"المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية في القاهرة، وفي هذا الصدد نجد إبراهيم مذکور يقول: "وما المعجم إلا أداة بحث، ومرجع سهل المأخذ، فينبغي أن يكون واضحا دقيقا مصورا ما أمكن، محكم التبويب"، وكما جاء في المعجم الوسيط أنه يقال: "مشملا على صور لكل ما يحتاج إلى تصوير". "ومّا لا شك فيه أن الصورة تساعد القارئ على تصور معنى الكلمة بدقة ومهما قيل من أن شكل شيء ما معروف، فإن المعنى يزداد دقة بإيراد الصورة، وخاصة في هذه الدقة التي توردها بها المعجم الوسيط".

5-4-2-4- استخدام التعريف الظاهري: الذي يعتمد على تقديم الأمثلة التوضيحية

من العالم الخارجي كتعريف الأبيض مثلا بأنه ما كان بلون الثلج النَّقيّ أو ملح الطعام المعروف.

المحاضرة الخامسة: النظرية المعجمية

تمهيد: طرحت قضية النظرية المعجمية بكثرة في إطار اللسانيات الحديثة ضمن ما يعرف بشائتي المعجم والنظام، والمعجم والتركيب، وسناقشها أولا في اللسانيات الغربية الحديثة ثم في الفكر العربي.

1- النظرية المعجمية في اللسانيات الحديثة

لقد كان للنظريات اللسانية التي ظهرت في العصر الحديث أثر كبير على المعجم الذي عرف تشتتا تجاذبته عدة آراء، ومواقف للعديد من الاتجاهات التي ما فتئت أن أدرجته في خضم المناقشات اللسانية؛ كونه أحد العناصر الثلاثة المكونة للغة التي كانت مجال دراسته؛ وبما أنه كذلك فلا عجب أن يكون هو أيضا عرضة للنقاش والجدل، وإن كانت جلّ هذه الاتجاهات تجمع على إنزاله المنزلة الدنيا بالنسبة للنحو الذي جعلته في منزلة أعلى، ولم تقتصر على هذا فقط بل ألحقته به وأقرت بأنه دليل له، وكان من زعماء هذا الاتجاه **ليونارد بلومفيلد (Leonard Bloomfield)** لما تحدّث عما هو قياسي في اللغة وما هو شاذ واعتبر الوحدات المعجمية كلها عبارة عن شواذ لا يستطيع المستعمل أن يستعملها إلا إذا كان قد سمعها، وهذا حسب طبيعة العلاقة الاعتبارية بين الدال والمدلول، وقد كان لمذهبه هذا صدى كبير على من جاؤوا بعده منهم : اللساني الأمريكي **ألن غليسن (Allen Gleason)** الذي قسّم اللغة بدوره إلى ثلاثة أقسام الأول: هو الشكل الذي يمثل الصيغة الخارجية أو الكتابة والثاني هي الألفاظ ومعانيها (الشكل والمحتوى)، والقسم الأول والثاني منهما عبارة عن نظامين لهما بنية خاصة، أما الثالث فلا نظام ولا بنية له لتأرجحه وعدم استقراره، فيكون بهذا قد فرق بين المحتوى والمعجم معتبرا إياه قائمة من المداخل المعجمية لا غير. وليس بعيدا عن هذا نجد **تشومسكي (Naom Chomsky)** الذي كان منطلقه في بداية الأمر منطلقا نحويا، حاول خلاله أن يبني نظرية نحوية بعيدة كل البعد عن الدلالة كان قد نشرها في كتابه الأول " **البنى التركيبية** " عام 1957م، إلا أنه لم يستطع المحافظة

على هذا المبدأ نظرا لما تلقاه من انتقادات حول إقصائه للدلالة، وكذا إدراكه لمدى أهميتها بإعطاء البنى التركيبية معاني تجعلها ذات قيمة، وهنا أخذ في تليين موقفه المتصلب وإخراجه نوعا ما من الشذوذ، وبدأ بالتدرج في إدخال المعجم في نظريته وذلك في كتبه "مظاهر النظرية التركيبية".

وبالرغم من هذا كله إلا أن موقفه اتجاه المعجم لم يتغير كثيرا، وبقي ينظر إليه على أنه مجرد قائمة من الوحدات المعجمية الشاذة، إلى أن جاء كتابه "دراسات الدلالة في النحو التوليدي" الذي ظهر عام 1972، رسم فيه نوعا من التغير بإقراره للمعجم دورا مركزيا في علم التركيب إلى جانب المكون المقولي كما أقر له ببنية خاصة. لكن بالرغم مما قدّمه في سبيل المعجم والدلالة إلا أنه لم يستطع التخلص من النظرة التي كانت سائدة قبله وظل المعجم في نظره مجرد قائمة من المداخل المعجمية التي هي في الأساس ذات وظائف نحوية لا أهمية لها خارج التركيب، فالرواسب القائلة بأن المعجم ذيل للنحو الذي يزوّده بما يحتاجه قد ضلّت متواجدة لديه، وهذا تقريبا ما نجده لدى جون لينز (John Lyons) سنة 1968م. وأقرّ فيه في بداية الأمر بامتلاك معجم لبنية داخلية ونظام خاص يختلف عن بقية الأنظمة، حيث يقوم على البنية الشكلية المستمدّة من تصنيفه المقولي، فمفردات المعجم تنتمي إلى أقسام من المقولات تعرف بالمقولات المعجمية، كالاسم، الفعل، الأداة، الظرف، وهذه المفردات قابلة للانتظام تحت المقولات التي تنتمي إليها، ولكنه ما لبث أن عدل عن رأيه هذا في كتاب ثان "علم الدلالة 2" 1978، وصرّح بالانتظام للمعجم ما هو إلا مجموعا غير منتظم من الوحدات المعجمية، كما أنه ذيل للنحو لهذا يظل شاذا عن القاعدة. أما الأمريكيان ماريا ذي شيالو (Anna Maria Dischullo) وادفين وليامز (Edivin William) صاحب كتاب "تعريف الكلمة"، فقد انطلق في نظريتهما من أن الكلمات هي المكونات الأساسية لكل من الصرف والتركيب والمعجم، إلا أنّهما اعتبرا مكونات الصرف والنحو ذرات مع التمييز بينهما بأن سمّوا مكونات الصرف بالمواد الصرفية، ومكونات النحو بذرات نحوية وكلاهما يندرج ضمن النحو، أما مكونات المعجم فاصطلحوا عليها "باللساتم"، وهي تختلف عن المكونات السابقة في أنّها تمّ عالم النفس لا النحو؛ لأن المعجم بالنسبة إليهم معجم نفسي في جوهره ويجعلنا هذا المبدأ إلى المعجم الذهني المتمثل في ملكة المتكلم اللغوية. ومبالغتهم هذه في الشذوذ قادتهم إلى تشبيهه بالسجن، وتشبيه مفرداته بالخارجين عن القانون أو المساجين؛ لأنها ليست من نمط واحد تضم أشباه الجمل، والمفردات، والوحدات

الصرفية، وحتى أنماط التنظيم في بعض الأحيان فاختلافها هذا يخرج بها إلى الفوضى واللاانتظام لغياب قوانين تحكمها داخليا.

إنّ ما يمكن أن يستخلص من هاته الآراء كلها أنّها قد جمعت على اعتبار بمعجم قائمة من الشواذ اللغوية التي لا تحتكم إلى نظام داخلي يجعله يفتقر إلى بنية خاصة و نظام داخل بنية اللغة ونظامها فهو لدى بلومفيلد، وغلينسن وتشومسكي، ولاينز ذيل للنحو، ولدى أنا ماريا دي شيالو وإيدفن تابع لعلم النفس، فنظرتهم هذه إلى المعجم فيه الكثير من المبالغة والإجحاف في حقه لأنه مهما كان يبقى أحد العناصر الأساسية المكونة للغة الذي رغم تحوله وعدم ثباته سيظل جزءا منها ومن بنيتها ونظامها الذي لا يخرج عنهما.

2- النظرية المعجمية في الفكر العربي: إذا عدنا إلى الدرس اللغوي العربيّ سنلاحظ تسرّباً لهذه النظرة المتشددة إلى المعجم مع ما جاء من الأفكار الغربية، سواء عن طريق الترجمة أو البعثات الدراسية وغيرها، ومن اللغويين الذين نادوا بهذه الفكرة "تمام حسان" في كتابه "اللغة العربية معناها و ميناها"، أين نفى عن المعجم أن يكون له نظام كبقية الأنظمة اللغوية الأخرى الصرفية والنحوية لأمر ثلاثية قال بأنه يفتقر إليها، والتي تعد المقومات الأساسية لوجود نظام ما وتمثل في:

- عدم وجود علاقات عضوية تحكم بين كلماته حتى أن تلك العلاقات الاشتقاقية التي تجمع بين زمر من الكلمات المشتركة في أصول المادة عدها خارج عما قصد به العلاقات العضوية، لأنها لا تدخلها في قيم خلافية تجعلها صالحة للجدولة عكس ما نجد في النظام الصرفي الذي يختلف فيه الفعل عن الاسم، وعن الصفة، وعن الأداة وهكذا دواليك، وذلك في إطار النظام الصرفي، ونفس الشيء بالنسبة للنظام النحوي. أما إذا عدنا إلى المعجم فلا نجد هذا واردا بين كلماته وبالتالي فهو ليس نظاما.

- عدم صلاحيته للجدولة؛ فإذا كان النظام الصرفي والنحوي يمكن جدولتهما في جداول ذات أبعاد رأسية وأفقية تترابط فيهما العلاقات، فإن المعجم يفتقر إلى هذه القاعدة لغياب العنصر الأول الذي سبق الحديث عنه - الذي يعد شرطاً ضرورياً لذلك.

- صعوبة الاستعارة من لغة إلى لغة في الأنظمة الأخرى فما استعيرت قاعدة نحوية، ولا صيغ صرفية، ولا أدوات؛ لأن الاقتراض بين اللغات عادة ما يشيع في الكلمات المفردة التي هي مكونات المعجم، واللغة العربية سجلت الكثير من ذلك منذ العصر الجاهلي في أخذها من العديد من اللغات كالسنسكريتية، والإغريقية، والفارسية، لكنها لم تستعِر قاعدة نحوية ولا صرفية. وانطلاقاً من هذه الأمور الثلاثة لا يمكن عد المعجم نظاماً، وإنما هو متجه إلى دراسة قائمة من الكلمات المستعملة داخل المجتمع حسب رأيه.

لقد كان تمام حسان وحيداً في نظريته المتطرفة هذه في الفكر المعجمي العربي القديم منه والحديث، فما سمعنا أن أحدهم قد طرقها من قبله وما تناولها معاصروه سواء كان ذلك تحليلاً، أو دراسة، أو حتى تلميحاً أو إشارة؛ فما هي إلا فكرة أجنبية جاءتنا معه، وما تناوله المعجميون واللغويون العرب مختلف عن هذا تمام الاختلاف؛ لأنهم قصرُوا أنظارهم على محاولة كشف الأخطاء والنقائص التي وقعت فيها المعجمات العربية، فكان كل واحد منهم يحاول أن يقف على نقائص نظيره حتى يتسنى له أن يرسم لنفسه المنهج المناسب، وكانت جل انتقاداتهم موجهة إلى طريقة الجمع والوضع لا غير؛ أي كيفية تحديد العناصر الأساسية لمعجم وإعدادها، وضبط المعايير التي يجب توخيها في ذلك مع محاولة بعض منهم ربطها بما جاءت به اللسانيات الحديثة لمعرفة مدى موافقة مبادئها لها وتحديد درجة العلمية فيها - وهذا ما سنحاول أن نقف عنده في فصلنا هذا -.

أما فيما يخص ما جاء به تمام حسان فقد لقي رداً عنيفاً من طرف إبراهيم بن مراد في كتابه "مقدمة لنظرية المعجم"، حيث قدم ثلاثة اعتراضات فتدت حجج تمام حسان؛ فبالنسبة له أن هذه الأمور قابلة للدحض، فالأمر الأول دحضه بأن خطأ تمام حسان في تحديده للكلمة التي قصرها في شكل صامت رابطاً إياه باللغة، ومفصلاً لها عن اللفظ الذي يتعلق بالكلمة؛ حيث قال أن تحديد هذا غير صائب، ولو نظر إلى نظام التقليل الذي جاء به التحليل لتبدى له شيء آخر أغفله، فلو كانت الكلمة مجرد صورة صامته لما كان بين المركبات الصوتية التي ينهي إليها نظام التقليل إلا في عدد أصولها المكونة لها؛ فنظريته أظهرت لنا صنفين مختلفين أحدهما يعرف بالمستعمل؛ أي ما يخرج من حيز اللغة إلا الاستعمال. والثاني بالمهمل: وهو تلك المركبات التي تبقى صامته دون امتدادها في الاستعمال إما لتقارب في أصواتها أو لعدم دخولها اللغة وهذا هو الصامت فعلاً، أما النوع الأول فهو عبارة عن جذور تعتبر الدليل الرئيسي في العربية، مكون من

أصوات ودلالة عامة تقترن بها ينتج عنه جذور تتفرع منه بإضافة الحركات أو بالاشتقاق، كما يمكن أن ترتفع هذه الجذور إلى فروع أخرى هي الكلمات نفسها التي لا تتحقق إلا بتوفر خصائص تمييزية واجبة الوجود تحقق ماهيتها وتميزها تبعاً لأنساق من العلاقات، وبتحقيق هذا الأمر يدحض الأمر الثاني ويصبح بذلك المعجم قابلاً للجدولة؛ لأن مكوناته أفراد لغوية لها خصائص تمييزية تمكنه من الانتظام داخل نظام عام تحكمه علاقات.

وفيما يخص الاعتراض الثالث فرد عليه بأن المعجم ليس وحده من يتعرض للاقتراض وإنما نجد النظام الصرفي والنحوي كذلك - رغم أنها أنظمة أشد محافظة - يتعرضان للاقتراض، والتاريخ يثبت دخول العديد من الحروف من لغة إلى أخرى ومن أمثلتها: دخول ثماني أصوات إلى الفارسية من العربية الحديثة "كالشاء" و"الحاء" و"الصاد" و"الطاء" و"الظاء" و"العين" و"القاف" مع شيء من التغيير في النطق أما من الأبنية الصرفية فتمثله السوابق واللواحق كما في العربية التي أدخلت اللاحقة (yle) و صرفهم بإدخال (éme) وغيرها .

أما في التراكيب فقد تقترض فيها الهياكل والأبنية كما حدث في (ما دام) التي كانت تستعمل بن جملتين في العربية للدلالة على الظرفية (تحديد طول مدة ما قبلها بطوال مدة ما بعدها) ثم أصبحت تدل على الشرطية، بفصلها بين جملة الشرط وجملة جوابه وهذا قد دخلها من الفرنسية، فباعتراضاته الثلاث هاته يكون قد أثبت للمعجم نظاماً خاصاً به وببنية داخلية.

المحاضرة السادسة: من قضايا التعريف بالمعجمية

تمهيد: إن التعريف بالمعجمية يطرح إشكالية تداخلها مع جملة من المفاهيم والمصطلحات الأخرى القريبة منها أهمها: علم المصطلح، علم المفردات، علم الدلالة المعجمي، وسنحاول هنا أن نحدد الفروقات المفاهيمية بينها.

لقد أجمع علماء اللغة المحدثون على أنّ المعجمية أو علم المعاجم فرع من فروع علم اللغة المعاصر، يهتم بدراسة وتصنيف مفردات لغة ما أو وحداتها المعجمية، إضافة إلى تحليلها وشرح معانيها ودلالاتها المعجمية (Lexical meaning)، استعداداً لصناعة المعجم، ويؤكد جل علماء المعجمات على أن هذا العلم يتفرع إلى فرعين، الفرع الأول نظري وهو ما يعرف بعلم

المعجمات النظرية (Lexicologie)، أما الفرع الثاني، فهو علم المعجمات التطبيقي أو فن صناعة المعجم (Lexicography).

1- علم المعجمات النظرية (Lexicologie): وهذا المصطلح عرض في إطار اللسانيات البنوية ليحدد جزءا من علم الدلالة الذي يهدف إلى وصف الوحدات المعجمية، وعلم المعجمات النظرية أسس على فرضية أن المعجم بناء، وأن الوحدات المكونة يجب أن تكون مرسومة و-مقررة في وظيفة العلاقات التي تصونها- هذه العلاقات يمكن أن تكون شكلية (توزيعية) من حيث المبنى، أو دلالية (تضاد، ترادف، مشترك). فهو إذن يقوم على دراسة الوحدات المعجمية والمفردات في اللغة بالنظر إلى علاقتها الاجتماعية والثقافية والنفسية. وهذا ما عبّر عنه حلمي خليل حين نظر إليه على أنه ذلك العلم الذي يختص بدراسة الوحدات المعجمية (lexical termes) في لغة ما أو في عدة لغات، ويحلّلها معنى ومبنى:

من ناحية المبنى؛ نجده يقف على طرق تكوينها، واشتقاقها، كما يقف على الصيغ الصرفية المختلفة ودلالاتها، وعلى الوظائف النحوية وما يتعلق بمبناها من تغيرات فونولوجية، ومورفولوجية، وعلى العبارات الاصطلاحية وطرائق تراكيبها.

أما من حيث المعنى: فهو يعمل على تحليل معناها المعجمي (Lexical meaning) والدلالة وطرقها أيضا، إذ يقف على مختلف العلاقات الدلالية من ترادف، ومشارك لفظي وتعدد المعنى، وغيرها من الظواهر المتعلقة بالمعنى، وضمن هذا السياق ميّز المعجميون وعلماء اللغة بين عنصرين من العناصر الدلالية للوحدة المعجمية هما: المعنى النحوي، والمعنى المعجمي.

1-1- المعنى النحوي (Grammatical Meaning): وللمعنى النحوي

ثلاثة أمور يتناولها، وقد حددها اللغوي الأمريكي فريزر (Fraser) في:

- دلالة الأدوات كحروف الجر والعطف... الخ.

- دلالة الوظائف النحوية، كالفاعلية والمفعولية، والإضافة... الخ.

- دلالة الجمل، كدلالة الشرط، والقسم والنداء... الخ.

وإذا ما أخذ المعجم كل هذه الأمور بعين الاعتبار وطبقها بأسرها في المعجم حتما

سيتضمن أمرين هما:

• أنه يجب ألا يقتصر على شرح المعنى المعجمي وحده، بل يتجاوزه، إلى تسجيل دلالة الأفعال والأسماء، والصفات، وكذا دلالة الأدوات على أنها مقولات نحوية، فهذا الأمر يبقى مهما في المعجمات الحديثة.

• ضرورة بيان الوظائف الصرفية والنحوية قدر الإمكان، كالأفعال المتعدية واللازمة وما هو متعدّد إلى مفعولين، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة، ومنها ما يبنى للمجهول ومن الأسماء ما هو للمؤنث، ومنها ما يختص للمذكر والمؤنث معا، ومن هنا كان لزاما على المعجم أن يورد كل هذه الأمور مع المادة ويفرد لها مكانا إلى جانبها.

1-2-المعنى المعجمي:(lexical meaning): هو المعنى الذي يقدمه المعجم أو

القاموس للمفردات اللغوية، ولهذا النوع من المعنى دور رئيس في المعجمات الموضوعية والرسائل اللغوية، كونها مرتبة حسب المعنى لا الترتيب الشكلي (الترتيب الأبجائي، أو الصوتي) ولقد كان للعرب الأوائل مجهودات جبارة بُذلت من أجل إيضاحه وشرحه؛ إذ من أجله رحلوا إلى البادية لمشاهدة العرب يأخذون عنهم الشروحات اللغوية كالألفاظ، لكن هناك من يرى بقصور هذا المعنى وعدم قدرته على تحديد معاني الألفاظ وعدم استقصائها* فالمعجم جزء من النظام اللغوي يتعامل إذا مع الكلمات بصفة عامة، سواء من حيث كونها وحدات معجمية، أو وحدات صرفية ونحوية، لكن يفرق بينها على أساس أن الأولى -الوحدات المعجمية- تشكل مجموعة مفتوحة (open set)، لا تنمو ولا تتطور ولا تزيد بزيادة الكلمات فأسماء الإشارة معروفة، وكذلك الأدوات والصيغ .

والشق الآخر هو علم المعاجم التطبيقي أو صناعة المعجم.

2- علم المعجمات التطبيقي (lexicographie): علم هدفه تحرير المعجمات،

وهو على علاقة باللسانيات (لأنها تصف المعجم و المعنى)، لكنه ليس جزءا منها لأنه يعنى بمسائل تطبيقية وليس علمية، وله هدف بيداغوجي يسمح لمستخدمي المعجمات بالاطلاع على معاني الكلمات. أو هو تقنية إنجاز المعجمات والتحليل اللساني لهذه التقنية، وصانع المعجم يطلق

* - ومن هؤلاء تمام حسان، الذي مثل على ذلك بعض الأمثلة التي تشتمل كل منها على كلمة "صاحب، حتى يبين قصور هذا المعنى على إثبات المعاني المختلفة لهذا اللفظ. تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص ص328، 329.

على اللساني الذي يدرس علم المفردات وينتج القواميس معا، ويسمى أيضا المعجمي وهذا تمييزا بين علم صناعة المعجمات التطبيقية وعلم المعجمات النظري. من هذين التعريفين نستخلص أن علم المعجمات التطبيقي هو فن الصناعة المعجمية، ويقوم هذا الفرع على عدة عمليات، وذلك طبقا لما يريد تحقيقه من أهداف من وراء صناعته للمعجم وتتمثل العمليات في ما يلي:

- جمع المفردات اللغوية طبقا لما أسرف عنه علم المعجمات النظري من معلومات.
- اختيار المداخل أو الكلمات الرئيسية التي تشكل مداخل المعجم، وترتيبها ترتيبا معجميا.
- ترتيب المشتقات والوحدات المعجمية الأخرى تحت هذه المداخل وفقا لنظام ما.
- القيام بتقديم شروح وتعريفات لهذه الوحدات وكتابتها.
- إخراج المعجم في شكله النهائي.

3- علم المصطلح:

المصطلح في اللغة العربية مأخوذة من مادة "صَلَحَ"، والصلاح ضد الفساد، تقول صَلَحَ الشيء يَصْلُحُ صَلُوحًا، مثل دخل، دخولا.... والصلاح بكسر الصاد: المصالحة، وقد اصطلحا، وَصَلَحًا وَصَالِحًا وأيضا مشددة الصاد، والاصطلاح نقيض الفساد، والاستصلاح نقيض الفساد. والاصطلاح في المعجم الوسيط؛ هو اتفاق طائفة على شيء مخصوص، وهو عبارة عن مصدر للفعل اصطلح. ومن هذه التعريفات الثلاثة نجد أن الاصطلاح هو ضد الفساد وهو السلام، والاتفاق أيضا وغير بعيد عن هذا نجد الجرجاني يعرفه بأنه "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"، وقيل أيضا "الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين".

ومن هذه التعريفات يمكن استخلاص أهم المقومات التي يقوم عليها المصطلح وهي:
- الاتفاق، انتقال اللفظ للدلالة على معنى جديد غير المعنى اللغوي الذي وضع له.*

* - أي اقتدار المصطلحات على تجاوز الدلالات اللفظية المعجمية إلى تأطير تصورات فكرية و تسميتها في إطار معين تقوي على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة في لحظات معينة فالمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم، والتمكن من انتظامها في

- ضرورة وجود مناسبة بين المعنيين.

- بيان المراد (ويقصد به هنا الهدف من وضع المصطلح).

- وجود جماعة محددة تستخدمه.

ومن هنا يكون من الضروري على المصطلح أن يكون متوفرا على هذه الضوابط حتى يسمى "مصطلحا"، والمصطلح قد يكون كلمة أو أكثر، اتفق طائفة من العلماء على اصطلاحها على معنى خاص يكون بينه و بين المعنى اللغوي مناسبة ما، ولهذا نجد أنّ لكل طائفة من العلماء في أيّ تخصص علمي ما مجموعة من المصطلحات محدّدة الدلالة، ويبقى الاستعمال لهذه الأداة يبرز ولا شك مدى مقدرة المشتغل بها وقدرة إدراكه، خطورة استعمالها الاعتباطي، فالتحكم في المصطلح هو حتما، التحكم في المعرفة التي يراد إيصالها.

وعلم المصطلح من أهم الروافد التي تستقي منها المعجمات مادتها، إذ يعدّ خزينة مصطلحاتية واسعة للمعجمات المتخصصة خاصة تلك التي تتعلق بالعلوم، فهذه المعجمات "تعد جانبا تطبيقيا لهذا العلم".

وتبقى المصطلحات العلمية والتقنية ذات المعاني الخاصة ألصق بمهمة المعجم، وكلما كان المصطلح شائعا وكثير التداول، كان أدخل في وظيفة المعجم، وألصق به، وقد قدر اللغويون نسبة تواجد هذه المصطلحات في المعجمات الشاملة بحوالي 40% من المداخر، أما في المعجمات المتوسطة؛ فتتراوح ما بين 25% إلى 35%، لكن هذا لا يعني فتح المجال لها لتدخل كيف ما شاءت خاصة في المعجمات الشاملة والمتوسطة فتصبح بذلك مماثلة لمعجمات المصطلحات وتترك وظيفتها الأساسية التي وضعت لها.

المحاضرة التاسعة: المعجمات المتخصصة

المعجمات المتخصصة: هي معجمات تتناول شريحة معينة من النشاط الفكري أو المعرفي، علميا كان، أو أدبيا، أو فلسفيا، من سماتها أنها متعددة باستمرار لخضوعها للفكر؛ فهي ترقى

برقيه وتتقدم بتقدمه، وبمعنى آخر، فهي لا يشترط فيها أن تغطي جميع فروع المعرفة، وإنما تقتصر على فرع فقط، وهي عادة ما تهدف إلى خدمة التخصص ومساعدة القراء على معرفة مصطلحات حقل معرفي ما، وإطلاعهم على معاني لغته.

وقد كان للمعجمات المتخصصة الثنائية اللغة اهتمام خاص من قبل البلدان النامية التي تترجم الكثير من المصطلحات العلميّة والتقنيّة، إذ كان لتطور العلوم واتساع المعارف والاطلاع على الآداب التي تأتيها من اللغات الأخرى، كما كان للنظريات النقدية الحديثة أثر في ظهور مصطلحات لها ما يقابلها في هذه البلدان، فتطلب هذا وضع معجمات تعنى بالمصطلحات، وتقوم بشرحها وتفسيرها وتبين مدلولاتها، مع ما في هذا العمل من صعوبات تواجه المترجم؛ كاختلاف الترجمة باختلاف البيئات، ورسم الحروف وطريقة نطقها، ووجود أكثر من صوت في لغة تعبر هذه الأصوات عن صوت واحد في لغة أخرى، "الحاء" و"الهاء" في العربية و" H " في الفرنسية مثلاً، وغموض المعاني الناتجة عن البناء التركيبي في بعض الأحيان.

من أمثلة هذا النوع "معجم المصطلحات البلاغية وتطورها" لأحمد مطلوب، ومعجم "المصطلحات الأدبية الحديثة" اعتنى بمصطلحات الأدب، ومعجم "ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون" الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو معجم يستجيب لمستحدثات الحضارة الحديثة، ومعجم "المصطلحات الطبية" لجوزيف حنى، و"معجم المصطلحات الزراعية" للشهابي، وإضافة إلى سلسلة أخرى من المعجمات منها ما أنتجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومكتب تنسيق التعريب بالرباط.